حقوق الانسان بين الخلفية الغربية والمنظور الأسيوي

Human Rights between Western Origin and Asian Perspective

د. محمد الأمين البقالي الطاهري
باحث في القانون العام والعلوم السياسية
كلية الحقوق طنجة، المغرب

ملخص:

كانت هناك دائما حساسية متزايدة بين الدول الغربية وبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة بشأن حالة حقوق الإنسان، حيث اعتبرت الحكومات أنه من الصواب انتقاد بعضها البعض علانية فيما يتعلق بما تعتبره انتهاكات لحقوق الإنسان، وقد اعتبرت الدول الآسيوية أن هذه الانتقادات متعجرفة واستفزازية ومتقلبة ولطالما أثارت لديهم استياءً كبيراً؛ لقد دافعت هذه الدول بقوة عن معاملة قضايا حقوق الإنسان، وبدلاً من ذلك أشارت إلى أن أولئك الذين ينتقدونها قد انتهكوا حقوق الإنسان، سواء في الماضي أو الحاضر.

لقد تم استخدام الغرب لحالة حقوق الإنسان في الدول الآسيوية كأداة للضغط السياسي، وعلى الرغم من درجة معينة من الاستقطاب بين الشرق والغرب، الا أنه لا توجد مجموعة متجانسة في اعتباراتها حول حقوق الإنسان في تعارض تام لما يمكن أن نسميه تجاذب العالمية والخصوصية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

حقوق الانسان -القيم الآسيوية – الخصوصية -الشرق -الكونية.

Abstract:

There has always been a heightened sensitivity among Western countries and countries in the Asia-Pacific region, especially over the situation of human rights, as governments have deemed it right to openly criticize each other regarding what they consider to be human rights violations, and Asian countries have viewed such criticism as arrogant, provocative and volatile and has always provoked They have great resentment; These states have vigorously defended the treatment of human rights issues, instead pointing out that those who criticize them have violated human rights, both past and present.

The West has used the human rights situation in Asian countries as an instrument of political pressure, and despite a certain degree of polarization between East and West, there is no homogeneous group in its considerations of human rights in complete contrast to what we might call the polarization of universality and specificity in this field.

Key words:

Human Rights - Asian Values - Privacy - the East -universality.

مقدمة:

إن أية مناقشة بشأن حقوق الإنسان في الشرق والغرب، تجعل الباحثين من مختلف الثقافات غير متفقين على ما إذا كانت جميع الحقوق المدنية والسياسية من حقوق الإنسان، وفي حين أنها توافق عموماً على أن الحقوق المدنية الأساسية مثل الحقوق المناهضة للتعذيب والرق (أي حقوق الأمن البدني) هي كذلك، فإن بعضها يجادل بأن الحقوق السياسية التقليدية في الغرب مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية (أي الحقوق الليبرالية) ليست حقوقاً من حقوق الإنسان، حيث يرى معظم الباحثين الآسيويين أن الحقوق الليبرالية ليست حقوق إنسان لأن الحقوق الليبرالية تتعارض مع بعض ثقافات شرق آسيا.

كما أن هناك حقيقية تاريخية لا يمكن تجاهلها؛ فقد نشأت نواة حقوق الإنسان من مُناهضة الأوروبيين لمبدأ الدولة ذات السيادة المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والأخذ بمبدأ تحرّر الإنسان من كلّ سلطة خارجية، تقمع حقوقه الطبيعية في التفكير والتعبير والاعتقاد، وهي مبادئ ظهرت في أوروبا في العصر الحديث، وأعطاها فلاسفة عصر الأنوار أبعادها الفكرية والروحية[1].

وفي عام 1989، أعلن فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ وآخر البشر" أن التنافس بين الديمقراطية الليبرالية والشيوعية انتهى بانتصار الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية، لكن منذ نهاية الحرب الباردة ومع صعود الصين، ظهر خطاب جديد بين الشرق والغرب، ركز على الأخلاق وأنظمة القيم المختلفة بين المنطقتين، فبينما يحتفل بعض المفكرين الآسيويين مثل كيشور مابوباني[2] في كتابه "صعود آسيا وانحدار الغرب"، قام فوكو ياما [3] بتحويل أطروحة "نهاية التاريخ" الخاصة به، وأشاد

[1] محمد الكتاني، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، ط/بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص139 وما بعدها.
[2] Mahbubani, Kishore, The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East, New York: Public Affairs, 2008.
[3] Fukuyama, Francis, US Democracy Has Little to Teach China, The Financial Times, 17 January 2011.

بفكرة - خالية من القيمة- الحكم الفعال للصين، الموقف الذي دافع عنه لم يكن مقنعًا في وقت لاحق[1]، فوفقًا لأطروحته الجديدة، لا يجب أن يكون الحكم الرشيد ديمقراطيًا، في حين أن المحافظين الغربيين مفتونون بهذه النماذج البديلة في آسيا، حيث يقرون بالتسامح مع القيم والأنظمة غير الديمقراطية.

ومع "محور الولايات المتحدة نحو آسيا" أو "إعادة التوازن" كما قاموا بمراجعته لاحقًا، ركزت مصالح الولايات المتحدة في فهم القيم الآسيوية بشكل أساسي على التفكير الصيني، وتركت مصالح الدول الآسيوية الصغيرة الأخرى مهملة نسبيًا، فمن الناحية العسكرية، فإن محور الولايات المتحدة في آسيا يعني تعزيز تحالف الولايات المتحدة مع شركاء آسيا التقليديين، مثل اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية والفلبين، من خلال التدريبات العسكرية المشتركة لموازنة صعود الصين والتهديدات من كوريا الشمالية، ودبلوماسيا، يعني تجديد العلاقات مع الدول الآسيوية الأخرى.

ان الحديث عن واقع حقوق الانسان في آسيا يثير أول ما يثير، مسألة توافق هذا المفهوم في بعده الكوني مع القيم الأسيوية التي لا تشارك نفس المفهوم لهذه الحقوق، غير أن هذا الخطاب عرف تراجعا انطلاقا من مطلع القرن21م، لمجموعة من العوامل المتمثلة في ضعف هذا الخطاب على المستوى الهيكلي ودخوله في أزمة بسبب مجموعة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتعد آسيا المنطقة الوحيدة في العالم التي تفتقر الى آلية اقليمية لتعزيز وحماية حقوق الانسان، رغم تصديقها على أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، وفي المقابل نجد الغرب قد تنصل أيضا لهذه الحقوق والحريات خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر، بالإضافة الى تقارب المعايير والحدود المفتوحة بين الشرق والغرب التي تفرضها العولمة.

[1]Fukuyama, Francis, what is Governance? Fukuyama Replies. The Governance Blog, 2013.

كل هذا يجعلنا نتساءل عن العوائق التي تواجه حقوق الانسان في آسيا وعن مدى اختلاف المقاربة الأسيوية لهذه الحقوق عن المفهوم الغربي لها.

القيم الآسيوية وحقوق الإنسان:

إذا كان الغرب يرى أن حقوق الانسان مقدسة وواحدة في كل زمان ومكان، فمهما كانت الظروف التي يوجد فيها هذا الانسان والمكان الذي يعيش فيه، يبقى هذا الأخير غاية الكون تنطلق منه كل الأشياء واليه تعود، فهل لدى الآسيويين مقاربة مختلفة لحقوق الإنسان عن الفهم الغربي لها؟ سؤال يطرح نفسه بإلحاح، فالتأكيد العام للزعماء الآسيويين مثل مهاتير[1] في ماليزيا ولي كوان يو[2] في سنغافورة، هو أن آسيا تعطي الأولوية للأمن والوئام الاجتماعي على الحرية الفردية، حيث يعتمد النجاح الاقتصادي في آسيا على القيادة الاستبدادية القوية والاقتصاد الذي تقوده الدولة، فالهيكل المجتمعي هرمي، والحقوق والواجبات علائقية، بمعنى آخر، للحاكم والرعية واجبات ومسؤوليات مختلفة تجاه بعضهما البعض كما هو الحال في العلاقات الأخرى مثل الزوج والزوجة أو الأخ الأكبر والأخ الأصغر، فالآسيويون مجتهدون وماديون وغير سياسيين، يركزون على التعليم والانضباط بالدرجة الأولى[3].

لقد ساهمت مناقشة القيم الآسيوية في التسعينيات في هذا النوع من التفكير، فرئيس وزراء سنغافورة الراحل "لي كوان يو" هو المهندس الرئيسي لفرضية القيم الآسيوية، والتي أيدها أيضًا زعماء سلطويون- بحسب المنظور الغربي- آخرون في آسيا، حيث غالبًا ما يُنظر إلى "لي كوان " على أنه معارض للديمقراطية

[1] قائد النهضة الماليزية، ورئيس وزرائها العائد الى السلطة منذ 2018 بعد أن أطاح بنجيب عبد الرزاق الذي كان متهما بمخالفات مالية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

[2] سياسي سنغافوري وأول أمين عام وعضو مؤسس لحزب العمال الشعبي، أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة التي حكمها لمدة ثلاث عقود متتالية، آشتهر بصفته مؤسس الدولة وناقلها من العالم الثالث إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى خلال أقل من جيل.

[3] Gomez, James , and Robin Ramcharan, Democracy and Human Rights in Southeast Asia, Institute of Asian Studies and Hamburg University Press, 2014, P3.

الغربية وحقوق الإنسان، ويرى حلفاؤه أنهما (الديمقراطية وحقوق الانسان) نتاج للإمبريالية الثقافية الغربية.

ويرى المنتصرون للقيم الغربية أن "القيم الآسيوية" هي اختراع سياسي من قبل حكام سلطويين هدفهم البقاء في السلطة وإنكار المشاركة السياسية وتكافؤ الفرص لنظرائهم الليبراليين والديمقراطيين، حيث تُستخدم القيم الآسيوية والنسبية الثقافية كحجج ضد التنفيذ المحلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل النخب المحافظة في آسيا، فحكم حزب لي كوان لسنغافورة منذ الاستقلال في عام 1965، ومع ذلك مازال النظام لديه مجموعة من القوانين "البائدة" مثل: عقوبة الإعدام الإلزامية لتهريب المخدرات، والاحتجاز التعسفي بموجب قانون الأمن الداخلي، والضرب بالعصا كعقوبة قضائية، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام وحرية التعبير، كما أنه كثيرًا ما يقاضي وزرائها مواطنيها بتهمة التشهير، حيث سبق أن احتجزوا صبيًا يبلغ من العمر 16 عامًا بسبب مقطع الفيديو الخاص به على قناة التواصل الاجتماعي You tube عن الرئيس لي كوان.

وتتمثل إحدى طرق النظر إلى التزام الدولة بحقوق الإنسان في حالة التصديق على قوانين حقوق الإنسان الدولية (أنظر أدناه) بشكل عام، وهكذا فليس لدى بروناي وبورما وماليزيا وسنغافورة سجلات جيدة للتصديق على هذه القوانين والمعاهدات، وحتى عندما توقع هذه البلدان، يتم إعطاء الأولوية للحقوق المتعلقة بالنساء والأطفال والمعاقين، أي أنها تعطي الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحقوق المدنية والسياسية، ويبين الجدول التالي التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الانسان في دول شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية الى حدود 2015[1].

[1] من انجاز الباحث اعتمادا على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على الرابط: https:// WWW.ohchr.org بتاريخ 08 أبريل/ نيسان 2021

	CRED[8] (1969)	ICCPR[7] (1976)	ICESCR[6] (1976)	CEDAW[5] (1981)	CAT[4] (1987)	CRC[3] (1990)	MWC[2] (2003)	CRPD[1] (2008)
الولايات المتحدة الأمريكية	1994	1992			1994			
جنوب آسيا								
بروناي دار السلام				2006		1995		
كمبوديا	1983	1992	1992	1992	1992	1992		2012
اندنوسيا	1999	2006	2006	1984	1998	1990	2012	2011
لاووس	1974	2009	2007	1981	2012	1991		2009
لماليزيا				1995		1995		2010
ميانمار/ بورما				1997		1991		2011
الفلبين	1967	1986	1974	1981	1986	1990	1995	2008
سنغافورة				1995		1995		2014
التايلاند	2003	1996	1999	1985	2007	1992		2008
فيتنام	1982	1982	1982	1982		1990		2014

[1] CRPD= اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

[2] MWC = الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

[3] CRC = اتفاقية حقوق الطفل.

[4] CAT = اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

[5] CEDAW = اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

[6] ICESCR = العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[7] ICCPR = العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[8] CERD = الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

شمال أسيا							
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		1981	1981	2001		1990		2008
اليابان	1995	1979	1979	1985	1999	1994		2008
منغوليا	1969	1974	1974	1981	2002	1990		2009
جمهورية الصين الشعبية	1981		2001	1980	1988	1992		2008
جمهورية كوريا	1978	1990	1990	1984	1995	1991		2008

ومن خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه، يبدو أن الولايات المتحدة ليس لديها سجل جيد في التصديق أيضا، لكن المحللين الغربيين يروا أنه بالنسبة للديمقراطيات المستقرة، لا تهم قوانين حقوق الإنسان الدولية لأن أنظمتها لديها آليات حقوق الإنسان بالفعل[1]، كما أنه ومن مفارقات الاستثناء الأمريكي، فالديمقراطية الأمريكية هي التي تسمح لمجموعات الضغط المحلية المحافظة بمنع الكونجرس من التصديق على معاهدات دولية معينة لحقوق الإنسان تعزز قيمًا معينة على حساب المصالح التجارية أو غيرها، كمسألة الجنود القاصرين، وحيازة السلاح، والأديان الأساسية (ليس الإسلام ولكن بعض الإنجيليين المسيحيين)، وكذا مشكل هجرة العمالة غير الموثقة التي تعتبر من بين القضايا ومصادر المقاومة الداخلية للأمريكيين التي تحول دون أن يصبحوا أعضاءً كاملين في المجتمع الدولي لحقوق الإنسان.

[1] Simmons, Beth A.2009. Mobilizing for Human Rights: International Law Domestic Politics. New york: Cambridge University Press.

حقوق الإنسان بعد أحداث 11 شتنبر:

ما بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر، تظافرت الجهود الدولية ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة و"الحرب ضد الإرهاب" على مستوى الأمة في الولايات المتحدةالأمريكية، وأطلق العنان للتعذيب والاحتجاز التعسفي والرقابة باسم أمن الوطن وسيادته وسلامة أراضيه[1]، وأجازت إدارة بوش تعذيب السجناء، بمن فيهم الأطفال، في مراكز الاعتقال البحرية مثل خليج غوانتانامو، وباتت وكالة الأمن القومي (NSA)[2] تستمع إلى المحادثات الخاصة لقادة حلفائهم وتجمع المعلومات الشخصية من الأفراد، كما قامت حكومة المملكة المتحدة المحافظة بالتجسس على منظمات حقوق الإنسان، في حين قامت أستراليا باستخدام المهربين لإعادة القوارب المليئة باللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين الضعفاء[3]، كل هذا وذاك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولكن يتم التسامح معها إلى حد كبير من قبل المواطنين العاديين الذين يقتنعون بالروايات الرسمية عن الحاجة إلى الأمن ومواجهة التهديدات الوشيكة للأمن القومي، لقد تلاشت مُثُل حقوق الإنسان في الغرب في كل من السياسة الداخلية والشؤون الدولية، ويبدو في الواقع أن هناك تقاربًا معياريًا في الأجندات المحافظة في الخطابات العامة في الشرق والغرب، هذا الانقسام هو بناء أسطوري للمحافظين الذين يريدون إضفاء الشرعية على سلطتهم السياسية من خلال بناء جدار غير مرئي وخلق تنافس غير ضروري بين المنطقتين (الشرق والغرب)، حيث يخلق هذا التقسيم نوعا من

[1] د. ادريس لكريني، صحيفة الحوار المتمدن، عدد 1679، بتاريخ 2006/09/20 على الرابط:
https://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=1679 بتاريخ 2021/04/24

[2] هي هيئة مخابرات تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤولة عن مراقبة وجمع ومعالجة المعلومات والبيانات لأغراض المخابرات والمخابرات المضادة.

[3] Mark David Johnson, Human Rights in Asia and the West, January 28, 20016
https://www.carnegiecouncil.org/publications/articles_papers_reports/

التحيز ويعزز الصور النمطية والتعميمات المفرطة، ويؤدي إلى التمييز في الحياة اليومية للناس العاديين[1].

الحدود المفتوحة وتقارب المعايير:

لم يعد العالم مجرد كتل من الحضارات كما أوضح صامويل هنتغتون في صراع الحضارات[2]، لقد أحدثت الحركات الحرة والإنترنت أيضا ثورة في طريقة تفكيرنا، وساهمت المعلومات والتجارة والتعليم والتكنولوجيا في التفاهم المتبادل للثقافات المختلفة، ليتم تمثيل القرن الحادي والعشرين على أنه شبكة معقدة من الأفراد وأفكارهم، حيث تمكّن العولمة ملايين الأشخاص حول العالم من التواصل وتبادل الأفكار مع بعضهم البعض، على جميع المستويات: رؤساء الحكومات في اجتماعات APEC[3]، ووزراء الدفاع من خلال Dialogue de Shan gri-La[4]، والقادة الآسيويون الشباب إلى المنح الدراسية الغربية من خلال مؤسسة آسيا أو برنامج Chevening[5] البريطاني، والطلاب الآسيويين في الجامعات الغربية من خلال برامج التبادل، على سبيل المثال لا الحصر.

ففي العالم المادي، تجذب الثروة النسبية وحرية البلد الناس من خارج حدودها الإقليمية، وليست فقط الفوائد المادية التي تقوم بذلك، ولكن أيضًا المعايير التي تولد تأثير التناضح، فتجذب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتكافؤ

[1] ibid

[2] Selon Samuel HUNTIGTON, célèbre auteur du choc des civilisations, il est un politologue distingue parmi les plus médiatiques aux USA, Professeur de Science Politiques à Harvard, ancien conseiller à la sécurité des USA, et Président de l'Académie des Etudes Internationales à Harvard (né en 18 Avril 1927 et mort le 24 décembre 2008).

[3] منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وهو منتدى حكومي يضم 21 دولة عضوا في حافة المحيط الهادي، يهدف الى تعزيز التجارة الحرة في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادي.

[4] Une conférence internationale organisée chaque année depuis 2002 par l'international Institute for Strategic Studies (IISS), Elle se tient à l'hôtel Shan gri-la de Singapour, elle a pour thème la défense et la sécurité dans la zone Asie-Pacifique.

[5] المنحة الدراسية التي تقدمها شركة Chevening هي مخطط دولي للمنح الدراسية، يمكّن الطلاب ذوي الصفات القيادية من أكثر من 160 بلدا وإقليما، من إجراء دراسات عليا أو دورات دراسية في جامعات في المملكة المتحدة، ويأتي تمويل هذا المخطط من وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث والمنظمات الشريكة لها.

الفرص وأسلوب الحياة، العديد من الطلاب والعمال المهاجرين من خارج النظام، كالطلاب الآسيويون والسياح في الدول الغربية، والمهاجرون الأفارقة في كاليه، وطالبوا اللجوء السوريون في أوروبا الغربية، والمهاجرون المكسيكيون في الولايات المتحدة، والزيجات الفيتناميات في كوريا الجنوبية، واللاجئون الإيرانيون / الأفغان قبالة سواحل أستراليا، كل هؤلاء يحاولون جميعًا الهروب من عالم عدم المساواة في الثروة والفقر وانعدام الأمن السياسي والشخصي[1].

ومع كل ذلك، فإن الحدود المفتوحة وحرية الحركة تأتي بنتائج عكسية من حيث إنتاج أفكار وشبكات محافظة أو معادية للأجانب أو معادية للمثليين أو المتطرفين. إنهم يخلقون تقاربًا معياريًا نحو أجندات أكثر تحفظًا في جميع أنحاء العالم ويبنون حدودًا افتراضية داخل المجتمع، وقد كانت وسائل التواصل الاجتماعي هي المنصة الرئيسية للقوميين ذوي التفكير المماثل لنشر الصور النمطية العنصرية والكراهية ضد الأقليات، وكذلك لتعبئة الحركات الجماهيرية العامة، فالعالم يمتلك طبقات متعددة من الأفكار التي تتجاوز الحدود الوطنية، واذا كان المحافظين العالميين متحدون في الدعوة إلى المشاعر القومية، فان الليبراليين الدوليين يلتزمون الصمت تجاه الحركات الحرة والحرية الفردية، إن لم يتم تهميشهم داخل مجتمعهم[2].

المجتمع المدني الآسيوي:

ما فتئ المجتمع المدني في آسيا يعتمد على القوة المعيارية لحقوق الإنسان الدولية والشبكات الليبرالية العالمية في حملاتها المحلية ضد حكوماتها الاستبدادية، حيث كان المجتمع المدني الكفؤ، إلى جانب سيادة القانون، والقضاة المحايدين،

[1] Nicolas Agostini, Demystifying Human Rights Protection in Asia, fIDH, November 2015, N°669a, p5.
[2] Gomez, James, and Robin Rammcharan, Democracy and Human Rights in Southeast Asia, Institute of Asian Studies and Hamburg University Press, 2014, p4.

ووسائط الإعلام المستقلة، العنصر الحاسم في الحفاظ على الثقافات الديمقراطية في الفلبين، وتايلاند، وإندونيسيا، وتايوان، وكوريا الجنوبية، واليابان. فالمجتمع المدني القوي يُخضع حكوماته للمساءلة عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. وفي ا لسنوات الأخيرة، أظهرت بورما وكمبوديا دلائل إيجابية على تنامي المجتمعات المدنية التي تشارك بنشاط في حملات حقوق الإنسان من أجل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وحماية الأقليات العرقية، وإلغاء العمل القسري، وزيادة المسؤوليات الاجتماعية للشركات عبر الوطنية، وفي سنغافورة، نظمت المنظمات غير الحكومية احتجاجات عامة لدعم المدون المراهق البالغ من العمر 16 عاماً، أموس يي[1]، الذي انتقد الراحل "لي كوان يو" ثم ألقي القبض عليه واحتجزه النظام، وأشار الناشطون إلى حرية التعبير ومسؤولية الحكومة عن حماية مصالح الطفل الفضلى، ولم تعد حقوق الإنسان نتاج الإمبريالية الثقافية الغربية، فقد أدمجت هذه الحقوق في صفوف الليبراليين الآسيويين وأعضاء المجتمع المدني، وهناك منظمات غير حكومية آسيوية معنية بحقوق الإنسان، مثل منتدى آسيا واللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان، التي تقوم بحملة ضد عقوبة الإعدام، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، وتجريم المثلية الجنسية، وأعمال الأمن الداخلي القاسية، وتدعو وفود أخرى إلى حرية التعبير وحقوق العمال المهاجرين.

ويخفق الليبراليون الغربيون في دعم هذه المجموعة من الليبراليين الآسيويين والمجتمع المدني والمشاركة معها منذ أحداث11 شتنبر، وقد تحولت جداول أعمالها إلى التركيز بشكل أكبر على القضايا الاقتصادية مثل تحرير التجارة ومفاوضات التجارة الحرة مع آسيا (لا سيما الصين). فالشيوعية الليبرالية الغربية التي يقودها أمثال مايكل ساندل[2] تتحول إلى تبني قيم غير ليبرالية مثل الوئام الاجتماعي

[1] Amos Yee Pang Sang، مدون سنغافوري، ولد في 31 أكتوبر 1998 بسنغافورة.

[2] Sandel, Michael. What Money Can't By: The Moral Limits of Markets. New York: Farrar, Straus and Giroux.20012. p: 17.

الجماعي، أو واجبات المواطنين، أو العدالة المجتمعية، وفي كتابه الأخير عن النظام السياسي، يتخلى فوكو ياما عن ادعائه الأول في نهاية التاريخ والرجل الأخير، والذي جعله أكاديميا، أكبر المشاهير وأصبح مناصراً للنموذج الصيني والحكم الفعال، وهو موقف يدعمه الحزب الشيوعي الصيني[1]، فالمبادئ التوجيهية التي وضعها جون روجي[2] بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لا تعمل مع المجتمع المدني، بل إنه في الواقع ردّ على الانتقادات الشديدة التي وجهتها منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان. وفي حين يعاني الليبراليون الآسيويون والمجتمع المدني من القمع المحلي، والحملات غير الشعبية، وتضاؤل الشبكات الدولية، فقد تكيف الليبراليون الغربيون بمهارة مع صعود الصين وقيمها الكونفوشيوسية، والجدارة النفعية، والنزعة المادية.

ولعل الأمل في موجة جديدة من الديمقراطية الاجتماعية في الغرب مع بيرني سندرز[3] في الولايات المتحدة، وجريمي كوربين[4] في المملكة المتحدة، وإلى حد ما، البابا فرانسيس في الفاتيكان[5]، على الرغم من أن قواسمهم كرجال بيض كبار السن قد يفتقرون إلى تنوع في العمر والعرق والهويات الجنسانية؛ إن الكيفية التي ستغير بها هذه الموجة الجديدة المناخ المحافظ الحالي في السياسة الدولية وكيف يعمل الديمقراطيون الغربيون مع الليبراليين الآسيويين ليست واضحة، ولكن الفوز

[1] Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy. New York: Farrar, Straus and Giroux. 2015.

[2] John Gerard Ruggie (born October 18, 1944 in Austria) is the Berthold Beitz, Professor in Human Rights and International Affairs at Harvard's Kennedy School of Government

[3] هو سياسي أمريكي وسيناتور، توجهه ديمقراطي اشتراكي وتقدمي، ويعبّر سندرز عن رأيه بصراحة في مجال الحقوق المدنية والحريات المدنية وانتقد بالتحديد سياسات الرقابة العامة الأمريكية مثل قانون الوطنية، وأيضاً التفريق العنصري في نظام العدل الجنائي، ويعدّ من منتقدي السياسة الخارجية الأمريكية، وكان من أوائل المتحدثين والمعارضين للحرب في العراق.

[4] هو سياسي بريطاني ورئيس حزب العمال المعارض منذ عام 2015 وعضو بالبرلمان البريطاني عن دائرة أسلنغتون الشمالية منذ 1983، شارك في مظاهرة حاشدة لدعم اللاجئين دعت اليها منظمات مدنية.

[5] أول بابا من العالم الجديد وأمريكا الجنوبية والأرجنتين، كما أنه أول بابا من خارج أوروبا منذ عهد البابا غري غوري الثالث (731 – 741)

بدعمهم يعني الكثير لليبراليين الآسيويين الذين يستطيعون استعادة السلطة المعيارية في حملاتهم المحلية وتغيير الثقافات السياسية السائدة.

خاتمة:

ورغم هذا الأمل المعقود على التقارب بين القيم الغربية لحقوق الانسان ومثيلاتها في الدول الأسيوية فلابد أن نسجل أن التمسك بالخصائص الثقافية في تبني حقوق الانسان له علاقة بالسياسة وليس بالثقافة، وهو ما ركزت عليه الأنظمة الحاكمة في آسيا، حيث غياب سيادة القانون والمؤسسات القوية والهياكل التي تضمن احترام الحقوق، مما يعزز انتهاكات السلطة لحقوق الأفراد والأقليات، ورغم انشاء مؤسسات وطنية لحقوق الانسان في بعض الدول كإندونيسيا وماليزيا، فان بعضها يفتقر الى الدعم السياسي من حكوماتها، بالإضافة الى غياب قوة المراقبة الفعالة لانتهاكات حقوق الانسان، مما يفرض تبني آلية اقليمية لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها من هذه الانتهاكات، وقد عملت الدول الأسيوية في السنوات الأخيرة على انشاء اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الانسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبعد المصادقة عليها من طرف وزراء خارجية الرابطة في يوليوز 2009، كخطوة من أجل تنفيذ اعلان وبرامج عمل مؤتمر فيينا لسنة 1993، وبعد ثلاثة عشر سنة، وبالضبط في سنة 2012 تبنت الآسيان حقوق الانسان، ورغم أنه غير ملزم، الا أنه يعتبر صك شامل في مجال حقوق الانسان لمنظمة الآسيان، حيث يحتوي صراحة على مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس، وابتداء من سنة 2015، دخلت دول الرابطة العشر في تعاون اقليمي "الجماعة الاقتصادية للآسيان" والذي يعول عليه أن ينحى منحى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي بدأت كتكتل اقتصادي خالص لتشمل بعد ذلك عددا من القضايا السياسية والاجتماعية وبالتالي تطوير نظام لحماية حقوق الانسان في بعدها الكوني.

مراجع الدراسة:

أولا: باللغة العربية:

https://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=1679

- **د.** ادريس لكريني، صحيفة الحوار المتمدن، عدد **1679**، بتاريخ **2006/09/20** على الرابط:

- محمد الكتاني، "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، ط**/**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **1994.**

- الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على الرابط:

WWW.ohchr.org https://

ثانيا: باللغات الأجنبية:

-Conférence internationale Institute for Stratégic Studies (IISS), la défense et la sécurité dans la zone Asie-Pacifique. Shan gri-la, Singapour, 2002.

-Fukuyama, Francis, US Democracy Has Little to Teach China, The Financial Times. 17 January 2011.

-Fukuyama, Francis, what is Governance? Fukuyama Replies. The Governance Blog, 2013.

-Fukuyama, Francis. Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy. New York: Farrar, Straus and Giroux.2015

-Gomez, James, and Robin Ramcharan, Democracy and Human Rights in Southeast Asia, Institute of Asian Studies and Hamburg University Press, 2014.

-Mahbubani, Kishore, The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East, New York: Public Affairs, 2008.

-Mark David Johnson, Human Rights in Asia and the West, January 28, 20016.

-Nicolas Agostini, Demystifying Human Rights Protection in Asia, fIDH, November 2015, N°669a.

-Sandel, Michael.J, What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets. New York: Farrar, Straus and Giroux.2012.

-Simmons, Beth A. Mobilizing for Human Rights: International Law Domestic Politics. New York: Cambridge University Press. 2009.